

## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

أ. زعيتري سارة د. شويكات محمد  
جامعة الجلفة

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، و تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1980-2015، بينت نتائج اختبار (PP) و (ADF) عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حيث استقرت بعد الفروقات من الدرجة الأولى، و تم اختبار التكامل المشترك بين السلسلتين و قد قمنا باختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM و الذي من خلالها توصلنا إلى أن هناك علاقة في المدى الطويل بين المتغيرتين و أن العلاقة سالبة بينهما و هذا ما يوافق آراء بعض المفكرين بأن للاستثمار الأجنبي علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.

و في الأخير تناولنا جملة من التوصيات تنص على أنه الجزائر بأمس الحاجة لرأس المال الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية الشاملة، إلا أنه يجب توفير ضوابط معينة للاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ، التكامل المشترك.

### Abstract:

This study aims to test a long-term relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria, and has been using annual data for the period 1980-2015, showed the results of the test(PP) and (ADF) instability of the time series for each of the foreign direct investment and economic growth, where he settled after differences from the first class, and were tested joint integration between the two strings and may we tested error correction model ECM and that from which we determined that there is a relationship in the long run between Almngartin and that the relationship is negative between them and this corresponds to some thinkers views that foreign investment relationship counterproductive with economic growth.

At last we addressed a number of recommendations states that Algeria in dire need of foreign capital needed to push forward the comprehensive development process, but it must provide certain controls most of these investments to take advantage.

Key words: foreign direct investment, economic growth, error correction model, the joint integration.

### تمهيد:

لا شك أنه قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية و على الأخص الاستثمارات المباشرة منها، كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للبلدان النامية و على الرغم من أن هناك تراجعاً مستمراً في معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الدلائل تشير إلى وجود منافسة قوية بين البلدان النامية لزيادة نصيبها من هذه الاستثمارات.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية تنافس لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لحاجتها الملحة لهذه الاستثمارات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و لذلك قمنا من خلال بحثنا بدراسة علاقة التكامل المتزامن في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي.

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي تطورات الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر؟ و ما هو نوع العلاقة بينهما في المدى الطويل؟

## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

الأسئلة الفرعية:

- ما هي المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي؟
- ما هي تطورات الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- ما هو نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحقق من إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2015، و كذلك لتحديد نوع العلاقة من خلال نموذج تصحيح الخطأ ( الأمد القصير و الأمد الطويل)، و كذلك واقع تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر. و لمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور الأساسية التالية:

- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي.
- واقع تطور الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الدراسة القياسية.

## 1- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي:

## 1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تعرف نقاشا واسعا و تباينا في تحديد مفهومه، و بالرغم من اتفاق مختلف الأديبات الاقتصادية على التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف موحد لمفهوم الاستثمار الأجنبي.

1-1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر و الذي يطلق عليه الاستثمار المحفظي، "انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من قبل أفراد و مؤسسات لشراء أوراق مالية في بلدان أجنبية بدافع تحقيق عائد و دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة و رقابة المشاريع الاستثمارية."<sup>1</sup> كما يمكن النظر إليه على أنه: " عملية شراء الأوراق المالية لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى. و يعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم و السندات، إلا أنه لا يولد له حقوقا للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات. و الدافع الرئيسي للقيام بهذه الاستثمارات هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض و تنويع مخاطر الاستثمار."<sup>2</sup> من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن:

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر يكون من خلال عملية شراء الأوراق المالية الوطنية لمستثمر أجنبي.
- لا يكون لهذا المستثمر الأجنبي الحق في الرقابة.
- يهدف المستثمر من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى تحقيق العائد مع تقليل المخاطر.
- يتميز بأنه قصير الأجل.

## 1-2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: أما بالنسبة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك عدة تعاريف سنتطرق

لبعضها كما يلي:

أ- التعاريف الصادرة عن بعض الهيئات و المؤسسات الدولية نذكر:<sup>3</sup>

### دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

-تعريف صندوق النقد الدولي: حيث يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أن الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.

-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي: ولديها تعريفان:

الأول: على أنه ذلك الاستثمار الذي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما، و يعطي للقائم بالاستثمار فرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسة، ويتخذ في ذلك الأشكال الآتية:  
تكوين منشأة أعمال جديدة.  
توسيع منشأة قائمة.

.منح قروض طويلة المدى (5 سنوات على الأقل).

الثاني: يقوم على قاعدة المبررات الإحصائية، حيث لا يمكن حساب مدى توسع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعد تحديد البلد المستثمر له، و يتمثل هذا التعريف فيما يلي: كل شخص طبيعي كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينهما هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، و هذا يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي.

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعا في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يتم خارج حدود الدولة الأم و يكون عبارة تدفقات لرأس المال نحو الدولة المضيفة، و ذلك لإنشاء مشاريع تهدف إل تحقيق الربح كما يكون للمستثمر حق إدارة المشروع و تسييره.

ب- تعريف أكثر شمولا للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كسواء أوراق مالية أو أوراق منقولة تدر ربحا أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار الممكن أن تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي و الاقتصادي".<sup>4</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المنظورة بل يشمل كل إسهام في المشروع عن طريق تقديم أصول فيه سواء كانت مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية والتكنولوجية والخبرة والمهارة.

1-2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي شكلين هما الاستثمار المشترك و الاستثمارات المملوكة للمستثمر الأجنبي بالكامل.

✓ الاستثمار المشترك:

يعرف الاستثمار المشترك على أنه: "كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط و يتم في شكل مشروعات اقتصادية و ينطوي على عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية".<sup>5</sup>

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: "استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين و يمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة و يمكن أن تمتد إلى براءات الاختراع".<sup>6</sup>

## دراسة قياسية وتحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

✓ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية و الأفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتخوف من التبعية الاقتصادية بسبب الشركات المالكة بالكامل لمشروعات الاستثمار ، وما يترتب عليها من آثار سياسية و اقتصادية كسيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية. ومع ذلك نجد أن بعض الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في كثير من مجالات النشاط الاقتصادي.<sup>7</sup>

1-3- محددات الاستثمار الأجنبي:<sup>8</sup>

تعتبر عملية اتخاذ قرار الاستثمار في دولة أجنبية من القرارات التي تتأثر بالكثير من العوامل و المحددات، سواء تلك التي تتعلق بالدول المضيفة أو بالمستثمر ذاته، و بناء على ذلك يمكن تقسيم تلك المحددات إلى خارجية و داخلية:

✓ المحددات الخارجية:

تتعلق بالعوامل و الأسباب الخاصة بالشركات الراغبة في الاستثمار في الدول المضيفة، و تتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدول المضيفة، و تتمثل أهم المحددات الخارجية وفقا لبعض الدراسات في التالي:

• رأس المال: تمتلك الشركات متعددة الجنسية مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحلية المنافسة في الدول المضيفة، أو الشركات الأجنبية الأصغر حجما، و يرجع ذلك إلى مايلي:

- امتلاك فروع الشركات متعددة الجنسية مصادر داخلية كبيرة للتمويل (تمويل ذاتي)، و ذي تكلفة أقل (تكافة الفرصة البديلة).

- قدرة تلك الشركات على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة و الحصول على التمويل المناسب.

- العلاقة الطيبة لفروع تلك الشركات مع نظيراتها الأجنبية في السوق المحلي للدول المضيفة.

• خطر سعر الصرف: ويلاحظ أن هذه الشركات لديها القدرة على تفادي أخطار معدلات الصرف، و ذلك باستخدام وسائل عديدة مثل تحويل أرباحها إلى الخارج بمعدل سعر صرف مرتفع، أو من خلال تنوع استثماراتها المباشرة بين الدول المختلفة.

• الإدارة: تطبق الشركات الأجنبية الأسس الحديثة في الإدارة، إذ تملك مهارات إدارية عالية تساعدها في تحقيق أغراضها المختلفة بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية، كما أن مهاراتها الإدارية تتزايد بمرور الوقت، خاصة أنها تنفق الكثير على التدريب و التعلم.

• التكنولوجيا: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي، وتدفع هذه التكنولوجيا الحديثة إلى زيادة الإنفاق على البحث و التطوير.

• التسويق: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية و متطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، و بالتالي سهولة الدخول إلى الأسواق بكفاءة عالية، و كذلك تنوع المنتجات.

• القدرة التفاوضية و السياسية: تتوفر لدى هذه الشركات قدرات تفاوضية و سياسية عالية، و يمكن إرجاع ذلك لامتلاك الموارد النادرة و المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا، و تعتمد قدرتها التفاوضية على مدى امتلاكها لتلك العناصر.

### دراسة قياسية وتحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

• اقتصادات الحجم: يمثل هذا العنصر ميزة الشركات القائمة بالاستثمار المباشر، أو تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصادات الحجم. مما ينعكس على تكاليف الإنتاج.

✓ المحددات الداخلية:

و تنطوي على المزايا الخاصة بالموقع في الدول المضيفة، و هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدول المضيفة، ومن ثم يمكن تطويرها بحيث تتمكن الدولة المضيفة من جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها، و سنتطرق إلى المحددات الاقتصادية فقط كما يلي:

- الموارد الطبيعية.
- البنية الأساسية.
- حجم السوق و فرص نموه.
- تكلفة العمالة وإنتاجيتها و درجة توافر العمالة الماهرة.
- الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- الحوافز الاستثمارية.
- معدل العائد على الاستثمار.
- سعر الصرف.
- المستوى التكنولوجي السائد.
- النظام الضريبي السائد.
- درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

2- تعريف النمو الاقتصادي:

يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، و بما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.

و يتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي. و يجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم و اختلال ميزان المدفوعات.<sup>9</sup>

3- علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي:

تتعلق إحدى أكثر النقاشات إثارة للخلافات داخل ميدان علم الاجتماع و علم الاقتصاد بالتأثير التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات الأقل تقدما في العالم. و يشترك غالبية العلماء و الباحثين المنخرطين بهذا النقاش في استراتيجية منهجية ماثلة.

أ- وجهة نظر المدرسة التقليدية:

حسب وجهة نظر المدرسة التقليدية، فإنه تعد الاستثمارات الأجنبية مباراة يفوز بنتيجته لاعب واحد فقط و هو الشركات متعددة الجنسيات، فهي أي تلك الشركات تأخذ أكثر مما تعطي،<sup>10</sup> و في هذا الشأن، فقد أتت وجهات نظر العديد من رواد المدرسة التقليدية، و قد اعتمدوا على دراساتهم و حججهم لدعم آرائهم في مواجهة نظر رواد النظرية الحديثة.

## دراسة قياسية وتحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

ب- وجهة نظر المدرسة الحديثة:<sup>11</sup>

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة. فكلما منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. و بمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك. ولكنها مباراة ذات طابع خاص، يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد. غير أن حجم و عدد و نوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات و استراتيجيات و ممارسات الطرف الآخر، بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس و جوهر العلاقة بينهما.

4- واقع الاستثمارات الأجنبية و النمو الاقتصادي في الجزائر:

الاستثمارات الأجنبية تعتبر واحدة من العوامل المحفزة للنمو و التنمية الاقتصادية، و تعتبر الثقة كضرورة في العلاقات الدولية، و هي تحدد الفائدة التي من الممكن أن تقنع المتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

4-1- واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

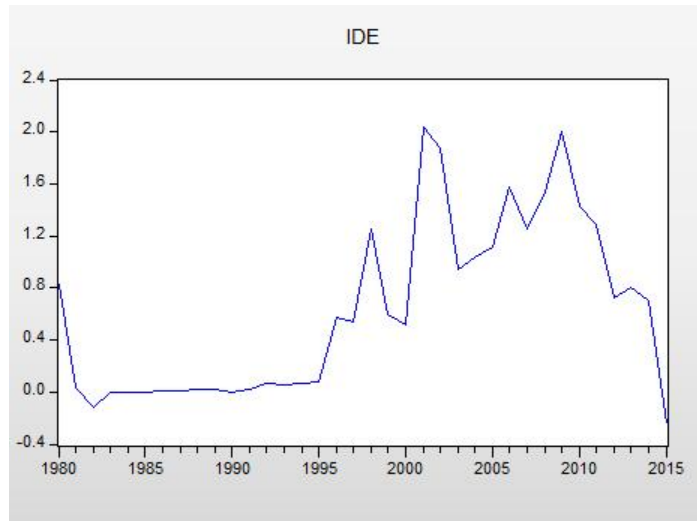
وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقيت ثابتة تقريبا خلال السنوات الماضية، و اليوم تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة و تتمركز في قطاع المحروقات، في حين بقيت القطاعات الأخرى تشكل اهتماما أقل لدى المستثمرين الأجانب.

و تتميز الاستثمارات خارج قطاع المحروقات بأنها موجهة للاستهلاك المحلي و أنها ليست موجهة للتصدير، كما أنها تنافس المنتج المحلي الوطني.

وأن مناصب الشغل التي وفرتها هذه الاستثمارات فهي قليلة لأنها اقتصرنا فقط على بعض القطاعات مثل: المحروقات، البناء، و الاتصالات.

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال (1980-2015):

الشكل رقم (1): تطور معدلات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال (1980-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

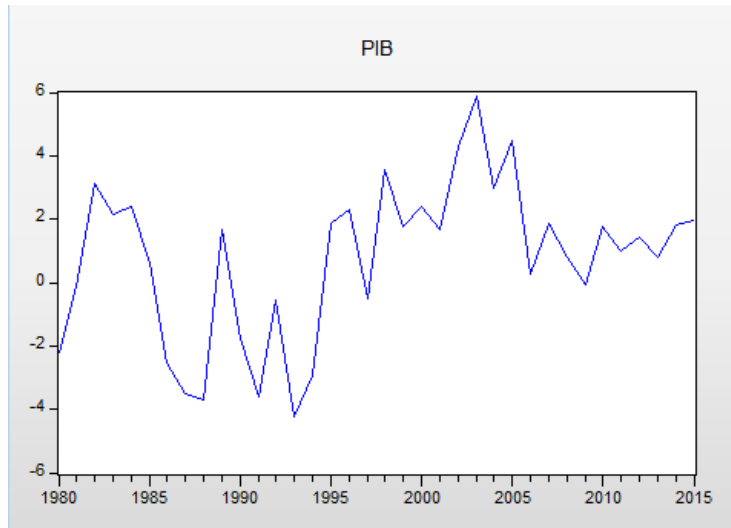
نلاحظ أن الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر متزايد، لكن تميزت الفترة (1980-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة خاصة أزمة الدين الخارجي و تداعي الأوضاع الأمنية و السياسية، و لكن في سنة 1996 ازداد زيادة ملحوظة ليواصل الارتفاع في السنوات اللاحقة (1996-2015) مما يعني زيادة وتحسن معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، هذه التطورات تواكب تطورات الاقتصاد الجزائري و خاصة معدلات نمو مرتفعة و خاصة عند صدور قانون النقد و القرض 90-10 حيث ألغيت القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية مما أدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

2-4- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

رغم أن الجزائر انتهجت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار، و ذلك من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن معدلات النمو بعد هذه الإصلاحات تميز معدلات نمو غير كافية، وعدم استفادة عدة مناطق من النمو الاقتصادي في الجزائر، و المساهمة الفعالة لبعض القطاعات ( قطاع المحروقات و الخدمات بدرجة أقل) دون الأخرى.

و المنحنى التالي يوضح تطور معدلات النمو في الجزائر:

الشكل رقم (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو عرفت تذبذبا في الفترة خلال (1980-1996)، و هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة، مع تراكم المديونية و انخفاض أسعار البترول، حيث بدأت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق، لكن في السنوات اللاحقة عرفت الجزائر تطورا في معدلات النمو و هذا راجع لاستقرار الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و السياسية.

5- الدراسة القياسية: اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر

قبل التطرق للإطار النظري للتكامل المتزامن أو التكامل المشترك سوف نتعرض للإطار النظري لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية.

5-1- تحليل استقرارية السلاسل الزمنية:

## دراسة قياسية وتحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

أسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis خلال السنوات الأخيرة في إيجاد طرق دقيقة للتنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية. وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة. ولبيان ذلك سيبدأ التحليل بمناقشة مفهوم استقرار السلاسل الزمنية مع الإشارة لأغلب الاختبارات الفاحصة لها.

هناك افتراض ضمني ولكنه جوهري يقف وراء نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير ألا وهو أن السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار أو بلغة أنجل-جرانج Engel-Grange تعتبر السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة صفر. وفي غياب الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا Suprious Regression أي بمعنى أن متوسط و تباين المتغير غير مستقلين عن الزمن.<sup>12</sup> ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد ( $R^2$ )، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة ( $t$ ) و ( $F$ ) بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط ذاتي Autocorelation، يرجع ذلك إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه، بالرغم من وجود علاقة حقيقية تربط بينها، ويحدث هذا غالبا في موجات الكساد أو الركود التي تحتاج مختلف اقتصادات العالم.<sup>13</sup> و يعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، و ما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة و منطقية كقيمة ( $R^2$ ) أو قيمة إحصائية ( $t$ ) و التي تكون أعلى مما عليه، وتعد سلسلة زمنية ما مستقرة (Stationary) إذا تحققت الخصائص التالية:<sup>14</sup>

أ- ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $E(Y_t) = U \dots \dots \dots (1)$  ب- ثبات التباين Variance

عبر الزمن  $Var(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \delta^2 \dots \dots \dots (2)$

ج- أن يكون التباين المشترك Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية ( $K$ ) بين القيمتين ( $Y_t$ ) و ( $Y_{t-1}$ ) و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

$Cov(Y_t, Y_{t-1}) = \sum [(Y_t - U)(Y_{t-1} - U)] = Y_k \dots \dots \dots (3)$

حيث إن  $u$  الوسط الحسابي و ( $\delta^2$ ) التباين و ( $Y_t$ ) معامل التغير.

5-2- اختبار التكامل المشترك:

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية و ينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير و يصحح التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل و هكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، و أن أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية.<sup>15</sup>

- منهجية أنجل وجرانجر Granger and Engel

- منهجية جوهانسن و جوسليوس Johansen and Juselius

تعد منهجية أنجل-جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات"<sup>16</sup>، و ذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي. فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة



## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة. أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة و لا تشمل جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري و قبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرتين.

الخطوة الأولى:

و تشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين  $X_t$  و  $Y_t$  باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

-استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة التكامل.

-يمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية و الاقتصادية المطلوبة.

-يتم اختبار استقرار البواقي ( $e_t$ ) فإذا تم قبول فرضية العدم ( $H_0: \beta=0$ ) نستنتج أن سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة و منه سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج ، و العكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم ( $H_0: \beta=0$ ).

الخطوة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ : Error Correction Model

يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرتين  $X_t$  و  $Y_t$  متكاملتين تكاملا مشتركا لبيان العلاقة في الأجل القصير و بعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في الإنحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطن لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروقات المتغيرات الأخرى غير مستقرة كما في المعادلة الآتية:<sup>17</sup>

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + e_t$$

حيث أن:

$\Delta$  الفرق الأول

$e_t$  حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية و معنوي إحصائيا.

$e_{t-1}$  حد تصحيح الخطأ نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة.

5-3- السببية:

تمكنا دراسة السببية من إعطاء صورة حول العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية و الصياغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية، و يرتبط مفهوم السببية حسب مفهوم granger. بمفهوم التنبؤ فمتغيرة ما تسبب متغيرة أخرى إذا كانت الأولى تحسن من القدرة التنبؤية للثانية، أي ما هو المتغير الذي يساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمتغير الآخر.

6- عرض نتائج الدراسة التطبيقية:

لغرض الدراسة استخدمنا برنامج Eviews 9 على المعطيات الخاصة بدراستنا و المتمثلة كالتالي:

IDE: معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر.

PIB: معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

6-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

## دراسة قياسية وتحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

وضحت نتائج اختباري ADF و PP للكشف عن جذر الوحدة و لاختبار مدى استقرار سلسلتي الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي أنهما غير متكاملتين عند المستوى لكن بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت كلا من السلسلتين مستقرتين أي أن لهما نفس درجة التكامل (1)I .

النتائج مبينة في الملحقين رقم (1) و رقم (2).

2-6- اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من أن السلسلتين الزمنية مستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة (1)I ، قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين بواسطة طريقة OLS، ثم نختبر استقرارية البواقي فإذا كانت مستقرة في المستوى نقبل علاقة التكامل المتزامن.

6-2-1- اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي:

بعد تقدير العلاقة بين المتغيرين والحصول على البواقي قمنا باختبار استقراريتها بواسطة اختبار ADF وجدنا  $t_{(c)} = -3.403 > 3.500$  عند مستوى معنوية 5% أي نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة صفر، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، نمر للخطوة الموالية و هي بناء نموذج تصحيح الخطأ.

6-2-2- نموذج تصحيح الخطأ:

$$DPIB = 0.069 - 0.25DIDE - 0.60*U(-1)$$

$$DW = 2.04 \quad R^2 = 0.34$$

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج (EVIEW 9). (أنظر الملحق رقم (03))

من خلال المعادلة أعلاه يظهر معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي، وهذا ما يؤكد العلاقة الطويلة الأجل ما بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، و تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى سرعة تعديل الاختلال، حيث أن نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية يعود إلى التوازن الطويل الأجل بأخذ حوالي 60% من التعديل سنويا، أما DIDE الذي يمثل معامل قصير الأجل يظهر بإشارة سالبة، مما يعني انه إذا زاد معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% فإن معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سينقص بـ 25% ولكنه غير معنوي كون الاحتمال المرافق لهذا المعامل أكبر من 0.05، وبالتالي فإن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر لا يفسر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير.

من خلال إحصائية Fisher يظهر لنا أن الانحدار ككل له دلالة معنوية ( $0.05 < \text{prob fisher} = 0.001$ )، كما يوضح معامل التحديد  $R^2$  أن حوالي 34% من التغيرات الحاصلة في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر تُفسر معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير، هذا وتدل قيمة إحصائية  $DW = 2.05$  أكبر من قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.34$  إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وبالتالي فإن الانحدار غير زائف ومبدئيا هذه إشارة جيدة، وللتأكد أكثر نستعين باختبار Ljung-Box حيث وجدنا أن جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة وبالتالي غياب الارتباط الذاتي للبواقي أي أنها عبارة عن تشويش أبيض، وتتبع البواقي توزيع طبيعي حسب نتائج إحصائية jarque-bera ( $\text{prob}, \text{jarque-bera} > 0.05$ )، نقبل فرضية عدم أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وأيضا هناك اختبار مشكلة إختلاف التباين ( $\text{prob} f = 0.27 > 0.05$ ) و منه لا توجد مشكلة إختلاف التباين، وبالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ جيد ومقبول.

## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

خاتمة:

لقد تطرقنا من خلال دراستنا هذه و من خلال الإطار النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، فبالرغم من الجدل الدائر حول الاستثمارات الأجنبية فإنه لا أحد يتجاهل الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية.

و قد بينا من خلال الدراسة التحليلية للواقع الفعلي لتأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر و توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن ما حققته الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية و سياستها التي تعمل على جذب و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نتائج محدودة لا تعكس الجهود و الطموحات التي سطرت من أجلها، كما أنها لا تعكس المؤهلات و القدرات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى معنوية العلاقة طويلة الأجل بالنسبة بالنسبة لكلا المتغيرتين، حيث يظهر معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي، و هذا ما يؤكد معنوية العلاقة طويلة الأجل ما بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات الناتج المحلي الإجمالي، و تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى سرعة تعديل الاختلال، فمتغيرتي الدراسة تعود إلى التوازن طويل الأجل بأخذ حوالي 60% من التعديل سنويا، فمن خلال النتائج المحققة يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم مساهمة فعالة في تحقيق معدلات نمو إيجابية و هذا لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مقترن أساسا بأسعار النفط، و هو ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري.

إن العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر تتوافق مع بعض التفسيرات و الدراسات السابقة التي تبين أن الاستثمار الأجنبي يقترن سلبيا بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد فمثلا دراسة الباحث ديكسون بوزويل (1996) توصل من خلالها إلى أن الشركات ذات الملكية الأجنبية ليست مفيدة تنمويا مثل الشركات المملوكة محليا.

و من خلال ما سبق يمكن أن نعرض جملة من التوصيات كما يلي:

- تشجيع و ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و ذلك بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- تحقيق الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز الملائمة.

- زيادة كفاءة و تأهيل رأس المال البشري و ذلك بتشجيع و دعم قطاع البحث و التطوير.

- منح المزيد من الحوافز المالية و الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب.

قائمة الهوامش و المراجع:

<sup>1</sup> جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب)، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 11.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر و غير المباشر في مصر، القاهرة جامعة عين شمس، 2002، ص 27.

<sup>3</sup> - عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 32-33.

<sup>4</sup> - دريد محمود السمرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2006، ص 48.

## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

- 5 - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 104.
- 6 - عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص 60.
- 7 - عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2010، ص 14.
- 8 - علي لطفي، الاستثمارات العربية (ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي)، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 45-47.
- 9 - مال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارية الخارجية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد و الإدارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص 116.
- 10 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص 23.
- 11 - منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، عمان، الأردن، دار الياض للنشر و التوزيع، ط 1، 2013، ص 375-376.
- 12 - عايد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 41، جامعة بغداد، 1987، ص 118-126.
- 13 - محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 621.
- 14 - مرجع سابق، ص 648.
- 15 - كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل و قياس العلاقة بين التوسع المالي و المتغيرات الاقتصادية في العراق 1974-2010، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد.
- 16 - السيد متولي عبد القادر، نحو منهج مقترح لاختبار التكامل أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، منتدى الإحصائيين العرب، 2006، ص 8. [www.arabicstat.com](http://www.arabicstat.com).
- 17 - محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 688.



## دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

Dependent Variable: DPIB  
 Method: Least Squares  
 Date: 03/10/17 Time: 06:52  
 Sample (adjusted): 1981 2015  
 Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.069299	0.342541	0.202309	0.8410
DIDE	-0.254626	0.760192	-0.334950	0.7398
U(-1)	-0.603018	0.154508	-3.902822	0.0005
R-squared	0.336347	Mean dependent var		0.119964
Adjusted R-squared	0.294869	S.D. dependent var		2.407412
S.E. of regression	2.021554	Akaike info criterion		4.327426
Sum squared resid	130.7737	Schwarz criterion		4.460742
Log likelihood	-72.72996	Hannan-Quinn criter.		4.373447
F-statistic	8.108998	Durbin-Watson stat		2.049075
Prob(F-statistic)	0.001416			